- كيف يمكن تأسيس منظومة ثقافية متطورة مساندة للمسار التنموى، بالتركيز على كل من ثقافة الاستهلاك والإنتاج والعمل؟

استندت الورقة فى منهجيتها على التحليل الكيفى للقضايا محل الاهتمام، مع استكشاف اتجاه بعض المتغيرات التنموية خلال الفترة محل الدراسة. جاءت الورقة البحثية فى ستة أقسام رئيسية، اختص **القسم الأول** بالمقدمة. وتناول **القسم الثانى** استعراضاً للمفاهيم الرئيسية التى تستند إليها الورقة، مع عرض لأهم الدراسات السابقة ذات الصلة. وانتقل **القسم الثالث** إلى استكشاف الملامح الرئيسية لحال التنمية بالتركيز على تلك العلاقة بين التنمية والنمو الاقتصادى. وقدّم **القسم الرابع** تحليلاً لواقع الثقافة السائدة، بالتركيز على ملامح قوته وضعفه، والفرص والتهديدات المؤثرة عليه. ثم طرح **القسم الخامس** إطاراً عاماً للمستقبل المأمول، من خلال تبنى رؤية مستقبلية لحال تلك الثقافة ومجموعة أهداف إستراتيجية يتعين العمل على إنجازها لبلوغ تلك الرؤية، بالإضافة إلى استعراض مصادر المخاطر الرئيسية التى قد تعترض مسار تحقيق تلك الرؤية وآليات التغلب عليها. وأخيراً صاغ **القسم السادس** أهم ما خلصت إليه الورقة البحثية من نتائج مع عرض لمجموعة من التوصيات.

٢- مفاهيم وأُطروحات حول العلاقة بين الثقافة والتنمية

شغلت قضايا الثقافة والتنمية بال قطاع عريض من الباحثين عبر مراحل تطور تاريخ علمىّ الاقتصاد والاجتماع. ولذلك يمكن الوقوف على العديد من المفاهيم والتعاريف الخاصة بكل منهما، حيث لم يتم الاتفاق حتى الآن على تعريف واحد لأى منهما. وفى المقابل كان لتحليل قضايا الثقافة والتنمية نصيب غير متواضع بين الدراسات التطبيقية. ذلك أن حكومات الدول التى شهدت تطوراً فى حالتها التنموية – ومثالها اليابان، والدول الآسيوية الناهضة – قد أدركت منذ بداية مسارها التنموى أهمية تأصيل منظومة ثقافية داعمة لجهود التنمية التى يتم تبنيها لتؤتى ثمارها.

ومع تعدد المفاهيم والتعاريف – الخاصة بالثقافة والتنمية من جهة، والإسهامات الفكرية التى طرحتها العديد من الدراسات السابقة من جهة أخرى – يهدف هذا القسم إلى استعراض المفاهيم الأساسية التى تم الاستناد إليها عبر الورقة، إضافة إلى طرح بعض الكتابات السابقة التى تناولت بالتحليل العلاقة بين التنمية والثقافة، بالتركيز على ثقافة الاستهلاك والإنتاج والعمل.

٢.١ حول مفهومى التنمية والثقافة

فيما يخص مفهوم التنمية يُشير الأستاذ "أمارتيا سن" (Amartya Sen) – الاقتصادى الهندى المرموق والحاصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد –إلى التنمية بمفهوم الحرية الشخصية من خلال "توسيع مدى الخيارات المتاحة للفرد ليختار فيما بينها".

على أن التعريف الأكثر شمولاً لمفهوم التنمية – والذى تتبناه الورقة – قد يكون ذلك الذى قدمه الأستاذ "مايكل تُودارو" (Michael Todaro) وهو يشمل الآتى:[1]

- رفع مستوى معيشة المواطنين، وذلك على سبيل المثال من خلال زيادة مستويات الدخول والاستهلاك، والخدمات الصحية، والتعليم. الأمر الذى يتحقق من خلال مستويات نمو اقتصادى ملائمة.
- توفير ظروف وبيئة مواتية ومحفزة لنمو قدرات المواطنين من خلال تأسيس نظم اجتماعية وسياسية واقتصادية ومؤسسات تُروِّج لكرامة واحترام العنصر البشرى.
- زيادة حرية الأفراد فى الاختيار من خلال توسيع مدى الخيارات المتاحة أمامهم.

ووفقاً لذلك فإن التنمية تُعَّد مفهوماً أكثر شمولاً من تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادى (Economic Growth; EG)، الذى يعكس الزيادة فى قدرة دولة ما على إنتاج السلع والخدمات عبر فترة زمنية مُحددة. وهكذا يمكن لدولة ما أن تُحقق نمواً اقتصادياً من دون الارتقاء بمستوى التنمية، والعكس. وفى هذا السياق، حاولت العديد من الدراسات تبنى بعض المؤشرات الأخرى – بخلاف النمو الاقتصادى – لقياس مستوى التنمية فى مجتمع ما. وكان من بين تلك المؤشرات مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index; HDI)، ومؤشر الفقر البشرى (Human Poverty Index; HPI)، ومؤشر معاناة البشرية (Human Suffering Index; HIS)، وتعكس جميعها العوامل غير النقودية للتنمية. وتتبنَّى الورقة الحالية مؤشر التنمية البشرية كمقياس أساسى لحال التنمية.[2]

والثقافة – كما عرفها المؤتمر العالمى للسياسات الثقافية عام ١٩٨٧ –هى "مجموعة متشابكة من الروحيات، والماديات والأفكار المميزة التى يتسم بها المجتمع". وقام الأستاذان "راو وواتون" (V. Rao and M. Walton) بتعريف الثقافة بأنها: "الهياكل الاجتماعية، المعايير والقيم والممارسات التي تقوم عليها الهويات الاجتماعية والسلوكيات، والأنشطة الإبداعية، وتنمية الخيال". ومن ثم يمكن القول بأن ثقافة المجتمع لا تقتصر فقط على الفنون والآداب، ولكن تتسع لتشمل نمط الحياة، والحقوق الأساسية للإنسان، ومنظومة القيم والتقاليد والمعتقدات".

كذلك تبدو أهمية التأكيد على الأخذ بعين الاعتبار المفهوم الأوسع للمنظومة الثقافية، لتشمل كذلك ثقافات الآخر – المنتشرة فى المحيط الدولى – والتى باتت ذات تأثير معنوى على المجتمع المحلى. وهكذا، يمكن إجمال ثقافة مجتمع ما بأنها "نمط الحياة المُعاشة" (The Life Style)، بما يتضمن من معانٍ ودلالات يعيش

[1] Wikipedia, **"Economic Development"**, http://en.wikipedia.org/wiki/Economic_development, 24 November 2008.
[2] Ibid.

بمقتضاها الأفراد ويتواصلون من خلالها، علماً بأن المجتمع فى أية دولة قد ينطوى على عدد من أنماط الحياة التى يمكن مشاهدتها، دون الاقتصار على نمط وحيد.

أما "الاستهلاك" فهو تعبير عن الاستخدام النهائى للسلع والخدمات التى يتم انتاجها فى المجتمع أو خارجه. وهكذا يمكن القول بأن مفهومى الثقافة والاستهلاك يسيران فى طريقين متباعدين، وإن كانا يُعبران عن سلوك انسانى فى النهاية. فالأول يُشير إلى جانب رمزى من السلوك، بينما يدلل الثانى عن جانب مادى. وقد جاء التقاء المفهومين فى مفهوم واحد "الثقافة الاستهلاكية" كمُحصلة تغيرات اجتماعية واقتصادية، جعلت من السلوك الاستهلاكى تعبيراً عن دلالات وسلوكيات تتجاوز مجرد استخدام السلعة أو الخدمة. وهكذا يمكن تعريف "ثقافة الاستهلاك" بأنها مجموع المعانى والرموز والسلوكيات المصاحبة لعملية الاستهلاك بدءاً من تبلور الرغبة فى الاستهلاك، مروراً بالاستهلاك الفعلى، وانتهاء بما بعد الاستهلاك. ويمكن الوقوف على مجموعة من السمات المميزة لثقافة الاستهلاك فى المجتمع المصرى كما يعرضها الإطار رقم (١).[3]

إطار (١)
التمييز الذى تروج له ثقافة الاستهلاك فى المجتمع المصرى

- ☐ اقتناء السلع والخدمات الحديثة.
- ☐ اقتناء السلع والخدمات باهظة الثمن.
- ☐ اقتناء السلع المتفردة فى خصائصها، ومحدودة الانتشار.
- ☐ استعراض السلوك الترفى بالإلحاح على إظهار سلوك التسوق والترفيه أمام الآخرين.
- ☐ استخدام الوسائل غير التقليدية لدفع النفقات، كبطاقات الائتمان والتسوق الالكترونى.

المصدر: سعيد المصرى، "ثقافة الاستهلاك فى المجتمع المصرى"، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، سلسلة قضايا، السنة الثانية، العدد ١٩، يوليو ٢٠٠٦، ص ص ٢٥-٢٦.

وفيما يخص "الإنتاج"، فإنه يُشير إلى ما تم إنتاجه من سلع وخدمات فى المجتمع، سواء كانت موجهة للمستهلك المحلى، أو لأسواق خارجية، وتشمل السلع غير تامة الصنع التى يتم استخدامها فى العملية الإنتاجية أو السلع النهائية. وكما هو الحال فى مفهوم "ثقافة الاستهلاك"، فإن "ثقافة الإنتاج" تُشير إلى مجموع المعانى والرموز والسلوكيات المصاحبة لعملية الإنتاج، بدءاً من التفكير فى الفرصة الاستثمارية، مروراً بالعملية الإنتاجية واختيار مدخلاتها، وانتهاءً بالأنشطة التى تقوم بها

[3] سعيد المصرى، "ثقافة الاستهلاك فى المجتمع المصرى"، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، سلسلة قضايا، السنة الثانية، العدد ١٩، القاهرة، يوليو ٢٠٠٦، ص ٧.

المنشآت بعد استكمال العملية الإنتاجية من بينها التوجه نحو أسواق بعينها، وسياسات التسعير والبيع وخدمات ما بعد البيع.

٢. ٢ حول العلاقة بين التنمية والثقافة في ظل الدراسات السابقة

تناولت العديد من الأدبيات السابقة علاقة الثقافة بالتنمية، حيث تمَّ دراسة وجود العلاقة من عدمها، كما تم دراسة مدى تأثير ثقافة مجتمع ما على بعض السلوكيات والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية لهذا المجتمع، ومن ثم تأثيرها على مستوى التنمية بشكل عام. وفيما يلى عرض لبعض الأدبيات التى تناولت هذه القضية.

تناول الأستاذ "لورانس هاريسُن" (Lawrence E. Harrison)[4] أهمية العوامل الثقافية ودورها فى عملية التنمية. وقد أشار إلى وجود العديد من العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على عملية التنمية، وإن كانت العوامل الداخلية أكثر تأثيراً. وأيدت الدراسة دور الثقافة فى تحقيق التقدم والتنمية، من خلال تناول عدد من القيم المؤثرة على عملية التنمية، أطلق عليها "النظام القيمى" (Value System). وأوضح أن النظام القيمى الحقيقى يشمل القيم التى تساعد على التنمية، وقيم أخرى مقاومة لها. وكلما كان اتجاه الثقافات السائدة نحو تلك القيم التى تدعم علمية التنمية، فذلك يؤدّى إلى تقدم الدولة وتنميتها والعكس. وقد قامت الدراسة بمقارنة حال عدد من القيم بين مجموعة من الدول التى أحدثت تقدما وأخرى ما زالت دولا نامية، من بينها الآتى:

- **إدارة الوقت:** ففى حال الدول النامية، تركز ثقافة المجتمع عادة على ثقافة الحاضر أو الماضى، بما لا تشجع على التخطيط الجيد ومن ثم القيام بالتنمية المطلوبة، إضافة إلى انخفاض درجة أهمية الوقت لديها. على عكس الدول المتقدمة التى تركز دائماً على التخطيط للمستقبل، وتحدد المطلوب إنجازه فى المستقبل، ومن ثم فإن عامل الوقت له قيمة وذات أهمية بالغة فى تلك الدول.
- **الادخار:** تُعَدُّ اليابان وكوريا الجنوبية وهونج كونج وتايوان، وسنغافورة – وحالياً الصين – من أهم النماذج الرشيدة لمستويات الادخار المرتفعة. ففى عام ٢٠٠١ بلغ معدّل الادخار فى سنغافورة ٤٤,٨% من الناتج القومى الإجمالى، وحققت الصين ٤٠,١%، وقد اقترنت هذه المعدلات المرتفعة من الادخار بما يتبعه الأفراد من تعاليم الكونفوسيوشية ذات الأصول الصينية، وببعض السياسات الاقتصادية المتبعة.
- **الترقّى الوظيفى:** تؤثر العوامل الشخصية فى المجتمعات البشرية، مع تباين درجة التأثير. ففى الدول المتقدمة يتم الاعتماد على جانب الجدارة والتميُّز كمحدد أساسى فى عملية الاختيار للترقّى الوظيفى فى القطاعين العام

[4] Harrison, Lawrence E., "Culture and Human Progress:The Values, Beliefs, and Attitudes that Work and Don't Work", University of South Florida, Globalization Research Center, Occasional Papers on Globalization, Vol. 2, No. 3 , 2005, http://www.patelcenter.usf.edu/assets/pdf/Harrison.pdf

والخاص، مما ساعدها على التقدم بصورة سريعة. وذلك على عكس الدول المقاومة للتقدم، والتى تُؤثِّر غالباً العوامل الشخصية خاصة التى تتعلق بالعلاقات العائلية فى اتخاذ قرارات شغل الوظائف والترقى، بما لا يتيح المجال لنمو الحافز الشخصى فى التميُّز.

وفى نفس سياق أشار الأستاذ "جيانج شيكسو"[5] (Jiang Shixue) –فى دراسة له – إلى تأثير الثقافة على إحداث التنمية من خلال عقد مقارنة بين دول شرق آسيا "النمور الأسيوية" ودول أمريكا اللاتينية. وقد أشار الباحث بداية إلى وجود العديد من العوامل التى تُؤثِّر فى حدوث التنمية منها عوامل اقتصادية، وسياسية، على أن العوامل الثقافية تؤثر بدرجة كبيرة – من خلال قنوات متعددة. فقد استطاعت النمور الأسيوية – بعد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية التى كانت تعانى منها فى بداية السبعينيات –خفض معدَّلات الفقر، ورفع مستويات المعيشة، حيث تضاعف نصيب الفرد من الدخل القومى بنحو أربعة أمثال خلال ٢٥ سنة ماضية. ولقد لعبت "الثقافة الكونفوسيوشية" ذات الأصول – الصينية – دوراً كبيراً فى تحقيق الازدهار الاقتصادى والارتقاء بمستوى المعيشة، إلى جانب العوامل الاقتصادية والسياسية الأخرى من تشجيع الصادرات والاستغلال الأمثل للموارد.

وفى المقابل كانت الثقافة السائدة فى دول أمريكا اللاتينية هى ثقافة (Ibero-Catholic or Hispanic heritage)، والتى أشارت العديد من الدراسات أنها كانت سبباً فى الأزمات والاضطرابات الاقتصادية التى شهدتها تلك الدول[6]. ومن أهم ملامح هذه الثقافة الآتى:

- عدم الاهتمام بالعلاقات الاجتماعية، فالفرد والأسرة يأتى على حساب المجتمع بأسره.
- ثقافة ضد الديمقراطية، وضد الالتزام والمسؤولية.
- النظرة الازدرائية للعمل فى تلك الدول، حيث ينخفض الحافز على العمل، حتى ظهرت بعض الأقوال المأثورة بهذا الخصوص منها: "إن العامل المكسيكى يُجبَر على العمل الجاد ولكنه يحلم بحياة الفراغ"، و"إن العمل من أجل المعيشة فقط وليس العكس".
- الاهتمام بالماضى والحاضر فقط دون النظر إلى المستقبل.
- تفضيل الأفراد الإنفاق عن الادخار، حتى إن الفقراء ينفقون بتفاخر لإخفاء ما يواجهون من فقر.
- عدم اهتمام أصحاب الأعمال إلا بتحقيق المكاسب السريعة، دون الاهتمام بتوسيع وتقوية السوق.

[5] Shixue, Jiang, "Cultural Factors and Economic Performance in East Asia and Latin America", undated, 1 December 2008, http://orpheus.ucsd.edu/las/studies/pdfs/jiang.pdf

[6] أشارت بعض الآراء إلى أن العوامل الثقافية ليست السبب الرئيسى فى حدوث الانهيار الاقتصادى لتلك الدول، وهو ما ترجعه بعض الأدبيات إلى عدم إمكانية تحديد ما إذا كان هناك اختلاف كبير بين الثقافة السائدة فى التسعينيات والثقافة السائدة فى الثمانينيات فى تلك الدول.

وفى نفس السياق تناول الأستاذ "محمد بشير" [7] التجربة الماليزية لإنجاز التنمية الاقتصادية، والتى اقترنت بتنمية بشرية واجتماعية، وكان المُكون الثقافى من العوامل الرئيسية لتحقيق ذلك. فقد اتجهت ماليزيا إلى تبنّى قيم إيجابية تساهم فى تحقيق التنمية من خلال الدمج بين قيم دول شرق آسيا "الكونفوسيوشية" وتعاليم الدين الإسلامى. وقد صاغت ماليزيا سياستها الثقافية عام ١٩٧١ استنادا إلى مبدأ "النظر شرقا" لتقليد القيم الإيجابية فى اليابان وكوريا الجنوبية، إلى جانب استيعاب ثقافات أخرى لإثراء الثقافة القومية، والتمسك بالدين الاسلامى كدين رسمى للدولة، مع كفالة حرية العقيدة للآخرين. وقد بلغت أهمية الجانب الثقافى والقيمى فى التجربة الماليزية عندما صاغت هدفا تحققه بحلول عام ٢٠٢٠ وهو *"تأسيس مجتمع قيمى كامل، يكون فيه المواطنون على درجة من التديُّن القوى والقيم المعنوية والمعايير الأخلاقية الرفيعة"*.

وبالرغم من أهمية العوامل الاقتصادية التى يتعين توافرها للترقّى بمستوى التنمية فى الدولة، إلا أن الدراسات والتجارب الدولية قد أيّدت وجود دور هام للمنظور الثقافى، نظرا لتأثيرها على سلوك وتوجهات المواطنين تجاه العديد من السلوكيات كالادخار، والاستهلاك، والعمل، والتعليم. هذا ويعرض الإطار رقم (٢) ارتباط الأداء التنموى بالمُكوّن الثقافى السائد عبر مراحل زمنية مختلفة منذ أواخر القرن الثامن عشر وفقا لأطروحات بعض الدراسات.

إطار (٢)
ارتباط التنمية فى العالم بالتأثير الثقافى

قسمت الأدبيات عملية التحديث والتنمية فى العالم إلى ثلاثة مراحل، وتم ربطها بالثقافة السائدة فى ذلك التوقيت وهى كالتالى:

- ☐ المرحلة الأولى (أواخر القرن الثامن عشر – منتصف القرن التاسع عشر): دول غرب أوروبا مركز التنمية، والثقافة ذات تأثير هى الثقافة المسيحية.
- ☐ المرحلة الثانية (منتصف القرن التاسع عشر – النصف الأول من القرن العشرون): اتسعت دائرة الدول ذات الأداء التنموى الجيد لتتضمن إلى جانب دول غرب أوروبا كل من دول شرق أوروبا، وأمريكا الشمالية، وتأثرت دول أمريكا الجنوبية بموجة التنمية خلال هذه الفترة، استمرت الثقافة المسيحية كثقافة مؤثرة فيما عدا دولة اليابان.
- ☐ المرحلة الثالثة (بعد نهاية الحرب العالمية الثانية): تضمنت دول أمريكا الجنوبية وآسيا واعتبرت دول شرق آسيا نواه الازدهار الصناعى، والثقافة ذات تأثير هى ثقافة الكونفوسيوشية* باستثناء دول أمريكا اللاتينية.

* تعد دولة الصين مصدر تلك الثقافة، وامتد تأثيرها إلى دول إقليم شرق آسيا.

[7] محمد شريف بشير، "التنمية والقيم الثقافية: تجربة التنمية الماليزية"، مؤتمر الأمة وأزمة الثقافة والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٤، http://www.biblioislam.net/Elibrary/arabic/library/card.asp?tblID=3&id=8747